العدد (1875) السنة الثامنة -الاربعاء (11) آب2010 ◆http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تحذيرات عشية الانسحاب الأميركي من العراق

الاتحاد الاماراتية

مع اقتراب موعد انتهاء المهمات القتالية للقوات الأميركية المنتشرة في العراق في نهاية الشهر الجاري، يحذر كبار القادة العسكريين الأميركيين ومن بينهم قائد القوات الخاصة في بغداد، من أن "القاعدة ما زالت موجودة في العراق". فعلى رغم تعرضها لضربات متوالية على مدى السنوات الماضية ومقتل العديد من قادتها المعروفين، فضلا عن انحسار التمويل الذي كان يتدفق عليها في السابق، إلا أن "البنية الأساسية لخلايا القاعدة لم تختفِ تماما"، حسبما صرح به الجنرال "باتريك هيجنز" قائد القوات الخاصة، فقد عاد عناصر "القاعدة" في الفترة الأخيرة إلى ممارسات سابقة مثل "الاختطاف والابتزاز" للتعويض عن خسائرهم، كما يسعون لجمع الموارد الضرورية لمواصلة نشاطهم الإرهابي في العراق. وأضاف الجنرال "هيجنز"، في حوار أجري معه يوم السبت الماضي، إن "الخط الفاصل بين الإرهاب والإجرام بات دقيقاً للغاية، وفي بعض الأحيان تختلط الأمور فلا نعرف ما إذا كانت العملية إرهابية، أو إجرامية، فنحن لدينا مؤشرات تقول إن بعض الأشخاص مستعدون لزرع قنابل أو للاغتيال فقط لمن يدفع لهم الثمن"، ومع أن قدرة "القاعدة" على تنظيم الهجمات الانتحارية الكبرى التي ضربت بغداد في السنوات الماضية وكانت تستهدف بالأساس مباني حكومية قد تراجعت بشكل كبير، إلا أنها ما زالت قادرة على تنفيذ الهجمات بصورة يومية، وإن كانت لا ترقى في قوتها إلى ما كان عليه الأمر قبل سنة، أو سنتين. وفي هذا الإطار قتل ما لا يقل عن سبعة أشخاص في محافظة الأنبار غرب العراق يوم الأحد الماضي في تفجير استهدف قافلة للشرطة، وهو الهجوم الأخير ضمن سلسلة من العمليات التي استهدفت في الفترة الأخيرة قوات الشرطة العراقية. وقبل ذلك بيوم واحد هز انفجاران آخران مدينة البصرة، بجنوب العراق، مخلفين ٤٣ قتيلا على الأقل وعشرات الجرحى. ولم يخف المواطنون العراقيون استياءهم من اتساع رقعة الهجمات الإرهابية التي تودي بحياة المدنيين بعد فترة من الهدوء اعتقدت معها أغلبيتهم أنها قد استراحت من العنف إلى الأبد. ومن بين هؤلاء المستائين الطالب الجامعي، أمين علي، البالغ من العمر ٢٤ عاماً، الذي كان أحد شهود العيان في تفجير البصرة، حيث قال إن الناس غاضبون من الأداء الأمني لقوات الشرطة، إذ يبدو أنها تركز أكثر على قمع المتظاهرين الذين يخرجون إلى الشوارع احتجاجاً على انقطاع الكهرباء، فيما تعجز عن تعقب المتمردين وتوفير الأمن للمواطنين. وجاءت التفجيرات الأخيرة وتنامي موجة العنف لتعقد الوضع أكثر بالنسبة للجهود الجارية حالياً لتشكيل حكومة عراقية بعد مرور خمسة أشهر على إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية، وخاصة أن الوضع السياسي ما زال غامضاً في ظل الصراع الدائر. ويرى الجنرال "هيجنز"، الذي يشرف على أمن بغداد، أن العراقيين سيتمكنون في الأخير من "تشكيل حكومة في الوقت والطريقة المناسبين للعراقيين"، إلا أنه حذر في الوقت نفسه من التأثير السلبي للتفجيرات الأخيرة في العملية السياسية الجارية حالياً، واحتمال زعزعة الاستقرار، ما سيصعب من عملية المفاوضات بين الكتل السياسية العراقية، معتبراً أن الهجمات هي "نفسها التي كانت تهز المدن والبلدات العراقية في السابق، ولكنها اليوم تأتي في وقت حساس يُكسبها المزيد من الخطورة. ويخشى "هيجنز" من تنامي مشاعر الاستياء في صفوف المواطنين العراقيين، وأن يحملوا العملية السياسية مسؤولية التدهور الأمني الحاصل، موضحاً ذلك بقوله: "سنجد بعض العراقيين يرددون باستياء: انظروا إلى العنف المستشري فيما السياسيون يتصارعون على المناصب الحكومية والسلطة".

يذكر أنه بانسحاب القوات الأميركية القتالية من العراق وانخفاضها إلى ٥٠ ألف جندي مع نهاية الشهر الجاري، ستحتفظ القوات الخاصة في بغداد بحوالي ٤٥٠٠ عنصر، وإن كانت كما يؤكد ذلك "هيجنز" لن تخوض عمليات قتالية لمكافحة التمرد وفقاً للاتفاقية الأمنية التي وُقعت مع العراق وتنص على اقتصار الدور الأميركي على تقديم الاستشارة الأمنية دون الانخراط في عمليات قتالية. وفي هذا الإطار يشير الجنرال "هيجنز" إلى القدرات القتالية العالية التي باتت تتمتع بها قوات الأمن العراقية، والإمكانات التي تتوفر عليها وتؤهلها للاضطلاع بدورها في التصدي للإرهاب، قائلا: "لقد وصلت القوى الأمنية العراقية إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، ومن الناحية التكتيكية يمكن القول إنهم جاهزون"، ولكنه أضاف إن الاكتفاء الذاتي يقتصر على المقدرة القتالية وكفاءات الاشتباك مع العدو، إذ ما زالت القوات تحتاج إلى دعم استخباري أميركي من خلال جمع المعلومات والمساعدة في توفير الأدلة التي تدين الإرهابيين، ولكن المشكلة بالنسبة لوحدة مكافحة الإرهاب العراقية هي أنها تتبع مباشرة لمكتب رئيس الوزراء، الشيء الذي عرضها لانتقادات من إمكانية استخدامها لأغراض خاصة، ناهيك عن كون الوحدة تعمل على نحو مستقل، ولا تتلقى تمويلها من ميزانية وزارة الدفاع.

"البومة العمياء": الاقتصاد السياسي لدول الجوار في العراق

لا شك في أن الاقتصاد السياسي الراهن في العراق لا يمكن أن ينمو وينتعش بدون التدخل المباشر لدول الجوار. هذه الأفكار تطرح يوميا وبطريقة زجلية طريفة وخاصة في الاعلام المحلي في المدن الكبرى والمهمة ومن خلال الترويج لاقامة مشاريع مشتركة بين تلك المدن وبعض دول الجوار.

وهنا تقترن مع هذا التوجه الاعلامي الخاص دعوات مرافقة تبرر مسألة "الاستقلالية" السياسية والادارية للمدينة المحددة، ومجلس ادارة محافظتها، وضرورة عدم تدخل الحكومة المركزية في بغداد في هذه الشؤون الاقتصادية، والمهمة بالنسبة للمحافظة وسكانها.

طارق الدليمي
السفير

إن هذه العلاقة عضوية جديدة ضمن الإطار العام للوجود الامريكي، وعلى ضوء الخطط العامة التي وضعت من أجل السيطرة الشاملة على العراق. إن البناء الداخلي للوضع الاقتصادي، جوهر دولة "الوكالة"، لا يمكن أن ينهض بدون التشريع العملي، القانوني أو العرفي السائد، لتدخل دول الجوار، وذلك خدمة للمركز الأساسي لهذا الاقتصاد، وعلاقته مع المتروبول العالمي. إن الدور الجديد لاقتصاد دول الجوار في العراق، هو تكويني ضمن صيغة تنمية التجارة "الداخلية" وربطها مع الإمكانات المتوفرة والمراد تحقيقها، وذلك لربط العراق نهائياً مع منظمة "التجارة الدولية" وشبكاتها الاقليمية.

إن هذه الثوابت الجديدة، لا يعني أنها تنجز من قبل جميع دول الجوار، ولكن الخصخصة العامة اقتصادياً تؤدي أيضا إلى خصخصة سياسية انتقائية لدول الجوار وتأثيرها العام في مسيرة العملية السياسية ومحاولات الوصول بالحد الأدنى إلى الاستقرار السياسي والأمني في البلاد.

وإذا كان ويليام روبنسون من خلال نظريته حول حكم "النخبة" الجديدة والتي تتسلط على "الحكومة" سياسيا وإداريا و"ميليشياويا"، ويتم فرز الوزارات حسب "التكوينات" الاجتماعية والسياسية.

فإن المحلل برين فينوكي قد شرح بالتفصيل هذه المحطات الفكرية، وذلك حين فسرّ الدور العملياتي لهذه السلطات الديموغرافية، وكونها أدوات للقمع والنهب وليست حكومات للناس ولتحقيق احتياجاتهم. أما من الناحية العملية، فإن المدن الرئيسية المهمة، ومنها العاصمة بغداد، تصبح بالتقسيمات الكونكرتية وتتجسد في الخرائط اليومية، للبصرة والموصول وكركوك، جغرافية حقول التصفيات والخطوط المشتعلة، وعمليات الهجرة والتهجير، حيث تمت مغادرة البلاد القسم الأعظم من بقايا الطبقة المتوسطة، لتحل بديل لها مؤسسات التدوير الريعي من اقتصاد التهريب والتجارة الدولية والاقليمية الممنوعة.

وكما حدث من دور للنخب المتسلطة في ميدان الاقتصاد الداخلي من خلال التنظير السياسي لهذه الماكنة الجديدة ودورها المركزي الحاضن لتشكيل أسس دولة الوكالة، فإن النخب هذه من خلال الثقافة الأكاديمية، لها نفس الامتياز والعضوية في إنجاز هذه المسيرة الفريدة. لنتمعن في هذا القول، مشروع إعادة بناء عراقي، إن دول الجوار العربية منعت العراق من الحداثة والتلاقح مع دول غربية متقدمة، وساعد على ذلك عزلة العراق عن (البحر) ما شجع المجتمع على التطرف والمغالاة! لذلك فإن الأطروحة الجديدة هي: ١/ العمل الجاد للقضاء على فكرة العمق القومي والمذهبي للعراق. ٢/ الاختيار بعناية فائقة الحليف الستراتيجي الجديد، من دول الجوار.

إن الدراسة المهمة التي كتبها تشارلز تريب حول العلاقة العضوية بين اقتصاد دول الجوار والتشكيلات الاجتماعية . العسكرية للقوى السياسية المهمة في الحكومة الجديدة، تظهر كيف تمت السيطرة على معظم الخدمات، ومنها الكهرباء والمياه، من قبل الميليشيات المسلحة ذات الاتجاه الطوائفي من مختلف الفئات وآلية سيطرة هذه الأجهزة العسكرية غير المنظورة على شرايين الاقتصاد العراقي وعلاقته مع دول الجوار، لا سيما تركيا وإيران.

ويسجل جان كوماروف لوحة قيمة حول النتائج المباشرة لاستلام حكومة المحاصصة التي شكلت في عام ٢٠٠٦، وذلك من أجل تحقيق مهام الاحتلال في ميادين بناء السلطة السياسية والسطوة الاجتماعية والمنافع الاقتصادية. ومن خلال آلية معقدة، تشكلت بيروقراطية طوائفية لها مصالح معينة، وعلاقات خاصة، تستفيد من البيروقراطية الوظيفية القديمة والمتقلبة والمساعدة في إرساء علاقات خاصة مع دول الجوار لاستثمار المشاريع غير الإنتاجية، (السياحة والسياحة الدينية مثلاً.

يمكن القول على ضوء ذلك، إن هذه البيروقراطية الاحتلالية المركبة، تشمل: ١/ جغرافياً نتاجات التقدم المناطقي والتغلغل الجواري. ٢/ المحركات الاجتماعية اليومية ومنها العناصر العشائرية في المدينة والريف، والاستثمار السياسي اللاحق لذلك. ٣/ الامتداد الاقتصادي للهيمنة على العقود الجديدة، اتفاقية تركيا مع الحكومة على تصدير غاز البصرة إلى تركيا، وكذلك الاعتماد على دول الجوار للاستفادة المباشرة من قنوات حيوية تهم المواطن وحياته اليومية. مثال: الاعتماد شبه الكامل على دول الجوار في تزويد المخزن الفعلي للبطاقة التموينية وتأثيرات ذلك على تقسيم العمل التجاري الاستيرادي وعلاقته مع الاقتصاد الحر للسوق ودوره المركزي في استتاب السلطة السياسية الطوائفية وحرمان الملايين منها وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني الكاذب والهش في البلاد.

أن تركيا وإيران من دول الجوار النموذجية حالياً في اقتصادها المقارن مع الضعف المركزي للاقتصاد العراقي وتشتته البنيوي في قطاعاته المحلية في المحافظات والتأثيرات السياسية المتناقضة التي تخضع لها تلك المدن الرئيسية ونخص بالذكر البصرة . جنوباً، وكركوك . الموصل شمالاً.

إن الاحتياطات التركية . الإيرانية الاقتصادية الستراتيجية تتركز الآن في العراق، لا سيما أن إيران تتوقع ارتفاع تكاليف العوامل الاقتصادية للحصار، وأن تركيا بدأت تواجه مجابهة جديدة على صعيد علاقاتها الصدامية الحالية مع إسرائيل، واستمرار الرفض السياسي لالتحاقها مع الاتحاد الأوروبي. ويمكن الحديث ببداهة أن محاولات حثيثة تجري لبناء مجمع تركي . إيراني . آسيوي اقتصادي . سياسي قد يكون نافعاً للعراق من خلال حكومة مستقلة سياسياً فعلاً، ومن خلال خطط وبرامج اقتصادية ناجحة وفعالة، والا فإن مصير الاقتصاد العراقي المزيد من التدهور والاعتماد على عمودين: ١/ النفط وتعقيداته الاقتصادية . السياسية، ٢/ الانهيار التدريجي والمنهجي لكل الاقتصادات غير النفطية الأخرى، وتحديداً الزراعة، فضلاً عن أن هذا القطاع، الزراعي، بدأ يواجه حالة الإعدام الشامل جراء الانهيار المائي في البلاد، والدور المركزي، التركي والإيراني، في التصحر الذي بدأ يزحف على الأرياف وانسداد آفاق التطور الزراعي العام. إن النسيج السياسي الداخلي بين المكونات الاساسية التي طرحها بول بريمر ودورهم المحاصصي في تزييت آلة العملية السياسية لا يمكن أن ينمو ويصمد من خلال النهب الداخلي للثروات الطبيعية فقط.

إنه بحاجة إلى إسناد سياسي خارجي ودعم اقتصادي خاص من أجل تثبيت الهوية الداخلية لهذه المنظومات المتعارضة والمتصارعة، وبناء القواعد الاسمنتية لفدرالية الأمر الواقع المرنة، وفي حالة فشلها، التحول إلى التقسيم الشامل أو الحروب الأهلية المتناسلة! من هنا، فإن اقتصاد دول الجوار في العراق له دور كولونيالي صغير في المحيط الإقليمي العام، ويستثمر العلاقات مع الرأسمالية العالمية، بشقيها المتعارض أو المتكامل، وذلك من أجل الوصول إلى حالة التوازن السياسي . الاقتصادي في الإقليم. وإن الأوهام الاقليمية في بناء حكومات محلية صديقة في البلاد لن تتم الا من خلال الموافقة الدولية حول ذلك أو تجري ضمن سياق الانهيار السياسي في المركز العراقي، والذي يشترط هنا أيضاً السقوط البنيوي الشامل للاقتصاد الاحتلالي ومؤسساته المركزية. إن مفهوم تشارلز تبللي القدير بخصوص خلق أشكال الحماية لدى الدول الكبرى، العالمية أو الإقليمية، يتموضع سياسياً واقتصادياً ويتحول بمرور الزمن إلى عبء إنساني قبل أن تكون له ميزات جيوسياسية واعدة.

يبقى على كيفية مصالحته مع "جيرانه" وطمأنتهم

الانسحاب الأميركي من العراق ينهي الانتداب

الأزمة في العراق مرشحة للتمديد إلى ما بعد رمضان، بذلك تستمر الأزمات في منطقة الشرق الأوسط تتقلب على "نار" التمديد العراقي. حل الأزمة المعضلة في العراق يعني إما أنّ أحد الأطراف الخارجية قد تغلب على الآخرين، أو أنه حصل وفاق واتفاق بين جهتين أساسيتين . في الحالتين سينعكس الانتصار أو الاتفاق على باقي الأزمات. لا شك في ان الطرفين الأساسيين في الأزمة هما: الولايات المتحدة الأميركية والجمهورية الإسلامية في إيران. القوى الأخرى: تركيا وسوريا والسعودية، مهمة بلا شك؛ اتفاقها مؤثر، لكنه ليس حاسماً.

المستقبل اللبنانية
أسعد حيدر

يومياً، تشهد الأزمة العراقية تصعيداً يؤكد "لبننة" النظام في أصغر تفاصيله. حتى "النكنكات" الصغيرة تنهمر على الحياة السياسية. طبيعي جداً حصول المناورات من أجل تشكيل تحالفات معينة أو كسب نقاط إضافية في "مباراة" الرابح فيها سيكون بالنقاط وليس بالضربة القاضية. المالكي حقق اختراقاً على "الجبهة الكردية" فجرى بعد لقائه مسعود البرزاني رفع الفيتو عنه. طبعاً لم يعرف بعد مدى جدّية هذا القرار أولاً، وثانياً ماذا قدم المالكي من وعود والتزامات جديدة للبرزاني، سواء بالنسبة لمنطقة كردستان العراقية أو لاحقاً في تركيبة الحكومة ومقاعدها، في حال حصل مرة جديدة على رئاسة الوزراء.

ان الحركة السياسية لا تعيش ظروف الخمسينيات حيث كان يعتبر الجلوس مع أجنبي مؤامرة وخيانة". أيضاً الزمن ليس زمن صدام حسين وقبله أحمد حسن البكر وعبدالكريم قاسم حيث كان الوزراء يعلمون بمواقعهم وهم في منازلهم. المناورات كانت ممنوعة. القائد هو الذي يقرب أو يبعد، يرفع أو يعدم.

هذا الوضع للحركة السياسية في العراق يدفع للسؤال: ماذا عن عراق الغد، كيف يراه السياسيون الذين يتكلمون كثيراً عن السلطة ولكنهم لا يرسمون أمام العراقيين "خارطة" للعراق الجديد سواء غداً أو بعد سنوات، خصوصاً وأن ساعة الانسحاب العسكري الأميركي قد دقت!

الانسحاب العسكري الأميركي ينهي حكماً حالة "الانتداب" الذي يعيش العراق وطأته منذ العام ٢٠٠٣". لكن انتهاء "الانتداب" الأميركي على العراق، لا يعني مطلقاً نهاية الحقبة الأميركية. للأسف ستبقى قوات أميركية في العراق. السؤال الكبير هو حول مستقبل التعامل معها. الإدارة الأميركية الحالية أو اللاحقة بعد سنوات يهمها ضمان أمن وسلامة جنودها، الباقي بالنسبة لها تفاصيل، كل ما يخدم هذا الهدف الأول، جيد وتنفيذه واجب وضروري. من ذلك ان أي حل يستبعد البعض ويرميهم من جديد في أحضان "القاعدة" ويعيدهم إلى "الحالة الزرقاوية" نتيجة لليأس والإحباط، خطير وخطر على القوات الأميركية الباقية. الأميركيون يريدون أن يكون بقاء قواتهم في العراق على مثال التواجد العسكري الأميركي في اليابان، مرئيا ولكنه بدون احتكاك يومي. الاحتكاكات هي التي تولد المعارضة كما يحدث في جزيرة أوكيناوا من وقت الى آخر. باختصار أن تكون هذه القوات "قوات صديقة، موجودة بفعل اتفاقات ومعاهدات ثنائية.

الرغبة الأميركية هذه تفرض على رئيس الحكومة المقبل أن يكون "متفهماً ومتفاهماً معها". حتى هذا لا يكفي. التفاهم العراقي الأميركي في العراق القادم مهم جداً، لكن دون أن يكتمل بالتفاهم مع جيرانه، لا فائدة منه. من هنا للأميركيين مصلحة أساسية في المساهمة بترتيب هذه "التفاهمات" أو على الأقل بالتوصل اليها. حول تشكيل هذا المستقبل يرسم "حكيم" من آل الحكيم "خريطة طريق" أولية لكنها واضحة بكل ما يتعلق بنهاياتها فيرى:

"أن العراق ليس جزيرة، بل هو القلب من المنطقة. لا يمكن لعراق ما بعد صدام حسين أن ينفذ سياسة مشابهة ولو واحد بالمئة من سياسة صدام لأن في ذلك مشكلة من ألف مشكلة. من الطبيعي والضروري إعادة ترتيب علاقات العراق مع جيرانه وهم: إيران وتركيا وسوريا والأردن والسعودية والكويت. القاعدة الأولى لهذا العراق الجديد أن يصبح "عنصر اطمئنان" في المنطقة لأنه أخاف كثيراً ويخيف أكثر". على أي نظام قادم في العراق أن يأخذ بعين الاعتبار أحكام وقواعد الجغرافية التي تحيط به. العراق رغم مساحته وغناه ليس له سوى منفذ بحري ضيق وضحل، مما يخفف من إطلالته على الخارج وانطلاقه خارج حدوده. يفرض هذا عليه حكماً إقامة علاقات مع الدول المطلة على البحر مثل الكويت وإيران. وهو مضطر للتعاون الكامل مع سوريا وتركيا لانهما يمسكان "بشريان الحياة" أي الفرات. في لحظة معينة لا يستطيع العراق سوى أن يقول لهما خذا النفط ولا تضيقا علينا بالماء. سعر ليتر الماء عالمياً اليوم أغلى من ليتر البنزين، فكيف بالنفط الخام. أما الأردن فإنه "بوابة" لا غنى عنها للعراق الى الخارج في كل الحالات الى جانب التداخل الاجتماعي.

العراق قادر على طمأنة الجميع حوله كما فعلت اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية اليابان قالت للأميركيين وللصين وكوريا الجنوبية: لنا اليابان ولكم البحر وما وراءه". ألمانيا أيضاً طمأنت فرنسا وباقي جاراتها الأوروبيات. قامت ألمانيا وأصبحت اليوم "محركاً" أول للاتحاد الأوروبي. العراق أيضاً قادر على مصالحة الجميع بعد أن يتصالح مع نفسه ويتحول حتى الى "محرك" لمشروع ضخم يضم دول المنطقة.

العنصر الثاني والمهم وهو داخلي، هو كيفية بناء الأمة سياسياً وثقافياً وإنسانياً. يجب قيام "نظام لا يخضع لعاطفة الناس وانما للعقل وللغة المصالح من ستراتيجية وطارئة". ما لم يتم ذلك ستتعمق "لبننة" النظام، بحيث يمر العراق كل عدة سنوات في "اختبار ناري" يطول "وحدته الداخلية وسلمه الأهلي من جهة وعلاقاته مع محيطه الجغرافي".

حالياً "سكين اللبننة" تعمق الجرح العراقي. الأمثلة كثيرة. من ذلك أن رئاسة الوزراء للشيعة اضافة لوزارات المالية والداخلية والنفط. لكن أيضاً جرى ترتيب "لبننة" الوزارات فالمخابرات للسنة ورئاسة الأركان للأكراد، اما وزارة الدفاع فهي للسنة لكن القائد العام هو رئيس الوزراء الشيعي. الأمثلة تكاد لا تنتهي حول تقاسم السلطة مذهبياً كما في لبنان.

العراق "قلب" المنطقة لا يمكن أن يكون "محرّكاً" إذا لم يخرج لاحقاً من "اللبننة". يكفي لبنان!